السياسة اللغوية في الجزائر: الواقع والتحديات

Language policy in Algeria: reality and challenges

رزقي عبد القادر [1]*

جامعة مولود معمري تيزي وزو، (الجزائر)

البريد الإلكتروني:rezkiabdelkader88@gmail.com

تاريخ الإرسال:2023/03/06	تاريخ القبول:2023/06/01	تاريخ النشر:2023/06/17

الملخص

تعبّر السّياسة اللّغوية عن مجموع القواعد والمبادئ المحددة لاستخدام اللغة في البلدان، وتشمل اللغة الرسمية المعتمدة وكذا اللغة الأصلية أو تلك المتداولة في الأقاليم المحلية. ففي الجزائر مثلا لطالما تم اعتماد اللغة العربية كلغة رسمية، قبل دسترة اللغة الأمازيغية كخطوة جريئة لحماية وتحديث اللغة الأصلية لمجوعة كبيرة من الشعب. وتهدف هذه الدراسة إلى تشخيص واقع السّياسة اللّغوية في الجزائر واستخلاص تحدياتها وصعوبات تجسيدها، من خلال الإجابة على السؤال المحوري التالي: ما هو واقع تبني السياسة اللغوية في الجزائر؟ وما أهم تحديات تجسيدها؟

خلصت الدراسة إلى أنّ السّياسة اللّغوية في الجزائر معقدة نظرًا لتنوعها اللّغوي وتستلزم مزيدًا من الجهود لترشيدها بما يضمن التّعايش السليم بين اللغات والثقافات المختلفة في المجتمع، ويحسن الجودة والأداء اللغوي ويعزز التواصل داخليًا وخارجياً.

الكلمات المفتاحية: السياسة اللغوية، اللغة العربية، اللغة الأمازيغية، اللغة الانجليزية، الهوية.

Abstract:

The language policy expresses the set of rules and principles that define the use of language in the country, and includes the approved official language as well as the original language or that spoken in the local regions. In Algeria, the Arabic language has always been adopted as the official language of the country before the Tamazight language was constitutionalized as a bold step to protect and promote the authentic heritage of a wide segment of the people. This study aims to diagnose the reality of language policy in Algeria, and extract its challenges and difficulties in applying it, by answering the following pivotal

* رزقي عبد القادر.

question: What is the reality of adopting language policy in Algeria and what are the most important challenges of its application?

The study concluded that language policy in Algeria is complex due to its linguistic diversity, and requires more efforts to rationalize it to ensure proper coexistence between different languages and cultures in society, improve linguistic quality and performance, and enhance communication internally and externally.

Keywords: language policy, Arabic language, Tamazight language, English language, identity.

1. مقدمة:

يعتبر موضوع السياسة اللغوية من المواضيع الشائكة نظراً لتعقيده وإثارته للحساسيات بين أفراد الوطن الواحد، وعلى هذا الأساس فواقع السياسة اللغوية في الجزائر معقد ومثير للجدل، كونه يُحدِث التوتر بين المجموعات اللغوية المختلفة، خاصة وأنّ كلا ينظر للموضوع من زاويته الخاصة. وبهذا الخصوص تعتبر اللغة العربية لغة الأغلبية في الجزائر، وهي اللغة الرسمية الوحيدة منذ الاستقلال إلى عام 2016م حيث تمّ الاعتراف بها كلغة وطنية ورسمية ثانية، بينما تفرض اللغة الإنجليزية نفسها كضرورة حتمية للتطورات الحاصلة في العالم كونها لغة العلم والتكنولوجيا والبحث العلمي. أما اللغة الفرنسية فبالرغم من كونها موروثا استعماريًا سابقا إلاّ أنها لا تزال تتمدد وتنتشر دون مبرر واضح. وهذا ما يُصَعِّب ضبط السياسة اللغوية في الجزائر وفق تفضيلات المجتمع ومقتضيات العصر.

وبما أنّ السياسة اللغوية تلعب دورًا مهمًا في إدارة التنوع اللّغوي وتعزيز المساواة اللغوية وتسهيل التواصل والتعاون بين أفراد المجتمع في بلد شاسع جغرافيا وزاخر ديمغرافيا، لذا وجب إرساء قواعد ومبادئ توجيهية واضحة وتطوير سياسات وبرامج لغوية فعّالة لاستخدام ونشر وترقية وصيانة اللغات، وهو ما من شأنه أن يساعد في تقليل الحواجز اللغوية وضمان تكافؤ الفرص لجميع الأفراد بغض النظر عن خلفيتهم اللغوية، كما يوفر فرصاً لتعليم ذو جودة يعزز حظوظ التوظيف واقتحام الأسواق العالمية وحتى ولوج عالم التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، ويضمن الاستقلالية التكنولوجية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى هذا الاساس، وانطلاقا من كون السياسة اللغوية إحدى دعائم إثراء اللغة الرئيسية وزيادة الوعي اللغوي والتعايش السليم بين اللغات والثقافات المختلفة في المجتمع، وكذا تحسين الجودة والأداء

اللغوي وتعزيز التواصل بين الأشخاص والجماعات، ستتناول هذه الدراسة أسس السياسة اللغوية في الجزائر من خلال توضيح المفاهيم المتعلقة بها، وكذا إدراك أهمية ضبط السياسة اللغوية في البلاد، وتشخيص واقع السياسة اللغوية في الجزائر مع إبراز أهمية التفاعل والتناغم بين مختلف اللغات المعتمدة والسائدة، مروراً بإبراز رهانات ومعوقات تجسيد السياسة اللغوية في الجزائر، وانتهاءً بتحديد سبل التغلب على المعوقات وتذليل صعوبات تجسيد السياسة اللغوية في الجزائر.

1.1 إشكالية الدراسة:

تتطرق إلى تشخيص واقع تبني السياسة اللغوية في الجزائر واستخلاص تحدياتها وصعوبات تجسيدها، وهو ما يقودنا إلى طرح السؤال المحوري للدراسة المعبّر عن اشكاليتها، والمتمثل في: **ما هو واقع تبني السياسة اللغوية في الجزائر؟ وما أهم تحديات تجسيدها؟**

2.1 منهج الدراسة

بالنظر إلى طبيعة الموضوع تبنت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والذي يتم بموجبه التطرق لظاهرة الدراسة كما هي في الواقع، ووصفها وصفاً دقيقاً بغرض تأصيل المفاهيم المتصلة بالموضوع وإسقاطها على الواقع لتشخيصه، ومن ثمّ تحليل ما تم التوصّل إليه بهدف استنباط النتائج واقتراح الحلول.

3.1 أهداف الدراسة:

تندرج أهداف بحثنا ضمن النقاط التالية:

- توضيح المفاهيم المتعلقة بالسياسة اللغوية.
- إدراك أهمية ضبط السياسة اللغوية في البلاد.
- تشخيص واقع السياسة اللغوية في الجزائر وإبراز أهمية التفاعل بين مختلف اللغات المعتمدة والسائدة.
- إبراز رهانات ومعوقات تجسيد السياسة اللغوية في الجزائر.
- تحديد سبل التغلب على المعوقات وتذليل صعوبات تجسيد السياسة اللغوية في الجزائر.

2. السياسة اللغوية: المفهوم والمقصد:

تعتبر اللغة أحد أهم جوانب التواصل البشري، إذ تُمَكِّن الناس من مشاركة أفكارهم واهتماماتهم وحتى عواطفهم وثقافتهم مع الآخرين، ومع ذلك يمكن أن يشكل التنوع اللغوي أيضًا بعض التحديات تحت

ظروف معينة، لا سيما ما يتعلق بتطوير استراتيجيات اتصال فعالة وضمان التعايش والتكامل في نسيج اجتماعي متنوع، وهنا يتضح دور السياسة اللغوية كونها توفر إطارًا لإدارة التنوع اللغوي وتعزيز المساواة اللغوية ومد جسور الترابط الاجتماعي.

1.2 مفهوم السياسة اللغوية:

تشير السياسة اللغوية إلى مجموعة من المبادئ والقواعد والممارسات التي تنظم استخدام اللغة في سياقات اجتماعية مختلفة، مثل التعليم والصحة والخدمات الحكومية وكذا وسائل الإعلام والأماكن العامة، وهي تشمل مجموعة واسعة من القضايا المتعلقة باللغة، مثل تخطيط اللغة، وتعليم اللغة، واستخدام اللغة، وحقوق اللغة، وتطوير اللغة وتنشيطها ونشرها. وفي هذا الصدد يمكن إنشاء سياسة لغوية على مستويات مختلفة، من الوطنية والإقليمية إلى المحلية والمؤسسية، ويمكن أن تتأثر بعوامل عديدة، كالايديولوجية السياسية والقيم والمصالح الاقتصادية والعوامل التاريخية.(Ricento, 2006, p. 36)

أصبحت السياسة اللغوية من أكثر القضايا أهمية في عصرنا، خاصة مع إلقاء العولمة لظلالها في جميع المجالات، إذ أضحى انتشار اللغة الإنجليزية واللغات السائدة الأخرى على سبيل المثال يهدد بقاء اللغات الأصغر والأقل استخداماً، وهو ما يبرر تزايد الحاجة إلى تعزيز التعددية اللغوية وحماية التنوع اللغوي من خلال سياسات اللغة التي تدعم استخدام وتطوير لغات الأقليات. (العشماوي، 2015، صفحة 28)

ولعلّ الحكومة بهيئاتها إضافة إلى المؤسسات التعليمية ومختلف المنظمات الأخرى هي الجهات الفاعلة الرئيسية المشاركة في تطوير وتنفيذ السياسة اللغوية، إذ تلعب الحكومات –على وجه الخصوص– الدور الرئيسي في السياسة اللغوية من خلال أطرها وتشريعاتها القانونية وسياساتها المتشابكة وكذا قدراتها التمويلية، وهذا من خلال سنّ قوانين لغوية تحدد لغة رسمية واحدة أو أكثر، وتحديد الحقوق اللغوية، وتنظم استخدام اللغة في مجالات مختلفة، مثل التعليم، والخدمات العامة، ووسائل الإعلام، وغيرها. (Skutnabb-Kangas, 2000, p. 127)

واستنادا لما سبق يمكننا القول أنّ السياسة اللغوية تشير إلى مجموعة من القواعد والمبادئ واللوائح التي تحكم استخدام وتطوير وإدارة اللغات في مجتمع معين ضمن شروط معينة، من خلال التخطيط اللغوي، والتعليم، وضمان حقوق اللغة، وتطويرها وتنشيطها وإثرائها، بهدف إدارة التنوع اللغوي في مجتمع

متمايز اللسان؛ وبهذا فالسياسة اللغوية تعتبر أداة حاسمة لإدارة التنوع اللغوي في المجتمع وتعزيز التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية من خلال تطوير وتنفيذ سياسات لغوية فعالة تدعم التعددية اللغوية وتحمي التنوع اللغوي.

2.2 أهمية السياسة اللغوية:

تلعب السياسة اللغوية دورًا حاسمًا في تعزيز التماسك الاجتماعي والمساواة وضمان الشمولية في مجتمع متعدد اللغات من خلال وضع مبادئ توجيهية واضحة لاستخدام اللغة، حيث يمكن للسياسة اللغوية المساهمة في تقليل الحواجز اللغوية وضمان تكافؤ الفرص لجميع الأفراد بغض النظر عن خلفيتهم اللغوية. علاوة على ذلك، يمكن أن تساهم السياسة اللغوية في الحفاظ على التنوع اللغوي وتعزيزه، وهو مورد ثقافي وتاريخي وفكري قَيِّم للبشرية. (قرقور، 2017، صفحة 38)

تكمن أهمية السياسة اللغوية في قدرتها على تشكيل المشهد اللغوي وتحديد حالة اللغات المختلفة ومكانتها ودرجة استخدامها في مجتمع معين، ويمكن أن تساعد السياسات اللغوية الفعالة في تعزيز التنوع اللغوي، وحماية الحقوق اللغوية، ودعم تطوير التعددية اللغوية والتراث الثقافي. من ناحية أخرى، يمكن أن يكون للسياسات اللغوية سيئة التصميم أو المطبقة عواقب سلبية وعكسية، بما في ذلك تغيير اللغة أو فقدانها والاستبعاد الاجتماعي للأقليات اللغوية واضطهادها وزيادة الشرخ بين الناطقين بلغات مختلفة في الوطن الواحد. كما تكمن أهميتها في الحفاظ على الهوية الثقافية والتراث الثقافي للمجتمعات المختلفة وتعزيزهما وهو ما من شأنه أن يعزز التماسك الاجتماعي والحوار بين الثقافات.

كما تكمن أهمية السياسة اللغوية أيضًا في تأثيرها الكبير على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي تعزيز التعددية اللغوية وتعلم اللغة إلى تعزيز إمكانية توظيف الأفراد وتنقلهم وتواصلهم الفعال، وتسهيل التجارة والتعاون الدوليين ودعم تطوير الأنظمة التعليمية الشاملة بما يستجيب للتنوع اللغوي والثقافي للمجتمعات التي تخدمها. (بوعلي، 2014، صفحة 76)

كما يمكن للسياسة اللغوية أن تساعد في حماية حقوق الأقليات اللغوية وتعزيز العدالة الاجتماعية، وهذا يشمل ضمان الوصول إلى التعليم والخدمات العامة باللغة التي تختارها، وكذلك الاعتراف بحقوق المتحدثين بلغات الأقليات وحمايتها وإدماج المجتمعات المهمشة، ودعم بناء مجتمعات أكثر شمولية وديمقراطية وترابطاً.

بشكل عام، ومن خلال ما تم ذكره يمكن للسياسات اللغوية الفعالة أن تعزز التنوع اللغوي وتحافظ على التراث الثقافي وتدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتحمي حقوق الأقليات. وعليه هذا ما يوحي أنّ السياسة اللغوية جانب أساسي من جوانب الحوكمة والتنمية المستدامة، وتتطلب دراسة واهتمامًا دقيقًا من الباحثين والسياسيين وصناع القرار.

3 مكونات السياسة اللغوية:

يمكن أن تتضمن السياسة اللغوية مكونات مختلفة، اعتمادًا على سياقها وأهدافها. فيما يلي بعض المكونات الأساسية التي غالبًا ما يتم تضمينها في السياسات اللغوية: (قرقور، 2017، صفحة 27)

1.3 التخطيط اللغوي:

يشير التخطيط اللغوي إلى الجهود المنهجية لتطوير وتنفيذ السياسات والبرامج اللغوية التي تلبي الاحتياجات والتطلعات اللغوية للمجتمعات المختلفة، كما يهتم بعملية اتخاذ القرارات بشأن استخدام اللغة والقضايا المتعلقة بها، وقد يشمل ذلك اختيار لغة رسمية، أو وضع سياسات لغوية للتعليم والخدمات العامة، أو تطوير مناهج لغوية، أو تعزيز تعلم اللغة، أو دعم استخدام لغات الأقليات، وتندرج هذه الجهود في إدارة التنوع اللغوي وتعزيز التواصل والتكامل الاجتماعي والتبادل الثقافي. وقد استكشف الباحثون نماذج وأساليب مختلفة للتخطيط اللغوي، بما في ذلك المناهج التنازلية والتصاعدية، والمناهج المعيارية والوصفية، والمناهج القائمة على حقوق اللغة. ويجدر الذكر أنّ أحد التحديات الرئيسية في التخطيط اللغوي هو الموازنة بين المطالب والمصالح المتنافسة. (طالب الإبراهيمي، 2007، صفحة 62)

من خلال ما أشرنا إليه أعلاه وبشكل عام، نستخلص أنّ تخطيط اللغة يلعب دورًا مهمًا في تشكيل استخدام اللغة والسياسات المتعلقة بها، ويمكن أن يكون له تأثير كبير على التواصل والتكامل الاجتماعي والتبادل الثقافي، ولا يتأتى هذا إلاّ بدراسة متأنية للسياق الاجتماعي والسياسي والثقافي والتاريخي، فضلاً عن المشاركة مع أصحاب المصلحة والمجتمعات المتأثرة.

2.3 تعليم اللغة:

يعتبر تعليم اللغة جانبا مهما في السياسة اللغوية، إذ يمكن تعليم اللغة على مستويات مختلفة، من التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي، ويمكن أن يشمل مناهج مختلفة، مثل الانغماس والتعليم ثنائي اللغة

وتنشيط اللغة، ويعتبر عملية معقدة تتطلب الانتباه إلى عوامل مختلفة مثل احتياجات المتعلمين وأهدافهم واهتماماتهم، ومواد وطرق التدريس، وبيئة التعلم، وتقييم نتائج التعلم. كما يتضمن تعليم اللغة الفعال تطوير الكفاءة اللغوية للمتعلمين ومهارات التواصل والكفاءة بين الثقافات، إضافةً إلى تصميم منهج يعتمد على أهداف تعليمية واضحة ويتماشى مع احتياجات المتعلمين واهتماماتهم. وتجدر الإشارة الى أنّ المنهج يجب أن يتضمن مجموعة من الأنشطة التي تلبي أنماط التعلم المختلفة والتفضيلات ويجب أن تتيح فرصًا لممارسة اللغة واستخدامها في سياقات الحياة الواقعية. (أسليم، 2011، صفحة 117)

إذن، يتطلب التعليم الفعال للغة إنشاء بيئة تعليمية داعمة وشاملة تعزز تحفيز المتعلمين وثقتهم واستقلاليتهم من خلال خلق فرص للتفاعل والتعاون بين المعلم والمتعلم، واستخدام مجموعة من تقنيات التعليم والتقييم لزيادة الكفاءة اللغوية والتواصلية للمتعلمين وتعزيز التفاهم والتواصل.

3.3 استخدام اللغة:

يشير استخدام اللغة إلى الطرق التي تُستخدم بها اللغات في سياقات مختلفة، مثل الأماكن العامة والمرافق الحكومية ووسائل الإعلام والأعمال، ويمكن أن تتضمن سياسات استخدام اللغة إرشادات لاختيار اللغة، وحقوق اللغة، والوصول إلى اللغة، وغيرها. وأحد الجوانب المهمة لاستخدام اللغة هو وظيفتها في التفاعل الاجتماعي، إذ تسمح اللغة للأفراد بنقل المعنى والتعبير عن أفكارهم ومشاعرهم والتفاوض على العلاقات الاجتماعية، ولا يقتصر استخدامها على الشكل اللغوي فحسب، بل يشمل أيضًا السياق الاجتماعي والثقافي الذي تستخدم فيه، حيث يمكن أن ينقل استخدام اللغة الوضع الاجتماعي والقوة والتضامن، ويمكن أن يعكس المعايير والقيم الثقافية.

علاوة على ذلك، يرتبط استخدام اللغة ارتباطًا وثيقًا ببناء الهوية والتنشئة الاجتماعية، ويعكس استخدام اللغة الهويات الثقافية والاجتماعية للأفراد ويعززها ويمكن أن يشكل مواقفهم وسلوكياتهم، إذ يمكن أن يشير استخدام اللغة إلى العضوية في مجموعة اجتماعية، أو يعزز الصور النمطية للجنسين، أو يعزز التعددية الثقافية والتنوع. (بومزير، 2016، صفحة 66)

استنادا لما سبق يمكننا القول أنّ استخدام اللغة ظاهرة معقدة وديناميكية تتشكل من خلال عوامل اجتماعية وثقافية مختلفة، ويلعب دورًا مهمًا في مجالات مختلفة مثل التعليم والسياسة والإعلام ومجال

الأعمال، ويمكن أن يؤثر على الرأي العام وتشكيل القرارات السياسية وتعزيز الترابط الاجتماعي، كما يعد فهم استخدام اللغة أمرًا ضروريًا للتواصل الفعال والتفاعل الاجتماعي وبناء الهوية والتغيير الاجتماعي.

4.3 حقوق اللغة:

تشير حقوق اللغة إلى الحماية القانونية والاجتماعية الممنوحة للأفراد والمجتمعات بناءً على هويتهم اللغوية، ويمكن أن تتضمن سياسات حقوق اللغة أحكامًا لاستخدام اللغة في التعليم والحكومة والأماكن العامة، فضلاً عن الاعتراف بلغات الأقليات وحمايتها. وتستند هذه الحقوق إلى مبدأ أن اللغة هي جانب أساسي من جوانب الهوية الفردية والثقافية، وأن الأفراد والمجتمعات يجب أن يكون لهم الحق في استخدام لغتهم دون تمييز أو تقييد. كما تشمل حقوق اللغة جوانب مختلفة مثل الحق في استخدام لغة ما وتعلمها وتعليمها، والحق في الوصول إلى الخدمات العامة بلغته الخاصة، والحق في الحفاظ على لغته وثقافته وتطويرها. وبهذا الصدد يجدر الانتباه أنّ حقوق اللغة معترف بها في مختلف المعاهدات والاتفاقيات الدولية، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وتتضح أهمية حقوق اللغة في تعزيز التنوع اللغوي والثقافي والتماسك الاجتماعي والمساواة، إذ تُمَكِّن الأفراد والمجتمعات من التعبير عن هويتهم والمشاركة الكاملة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ومع ذلك، غالبًا ما يتم انتهاك الحقوق اللغوية، لا سيما في الحالات التي توجد فيها لغة أو ثقافة سائدة تهمش لغات وثقافات الأقليات. (بن عيسى، 2012، صفحة 34)

نستنتج أنّ حقوق اللغة تعتبر جانبًا أساسيًا للهوية الفردية والثقافية وتلعب دورًا كبيراً في تعزيز التنوع الاجتماعي والثقافي واللغوي من خلال الاعتراف بحقوق اللغة وحمايتها لتعزيز المساواة والتماسك الاجتماعي والتفاهم الثقافي.

5.3 صيانة اللغة وتنشيطها:

يشير مفهوم صيانة اللغة وتنشيطها إلى الجهود المبذولة للحفاظ على اللغات المهددة بالاندثار أو لغات الأقليات التي يتم التضييق عليها، إذ يعتبر تراجع استخدام اللغات الأصلية ظاهرة عالمية، فرضتها العولمة ومقتضيات الحياة الحديثة إضافة الى المقتضيات التكنولوجية، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بما في ذلك الهجرة والاستعمار.

وعلى هذا الأساس تعمل الدول والحكومات والمنظمات على الحفاظ على اللغات المهددة بالزوال وتبذل مجهودات لتنشيطها بأشكال مختلفة، بما في ذلك تعليم اللغة، وتوثيق اللغة، وبرامج تنشيط اللغة، وتطوير سياسة اللغة؛ حيث يمكن استخدام تعليم اللغة لتعليم الأطفال والبالغين التحدث والكتابة بلغتهم الأم، أما التوثيق اللغوي فيتضمن جمع وحفظ المواد اللغوية، مثل التسجيلات الصوتية والمرئية والقواميس والقواعد النحوية للأجيال القادمة، بينما يتضمن تطوير سياسة اللغة إنشاء سياسات تعزز وتدعم استخدام اللغات المهددة بالانقراض، مثل الاعتراف باللغة كلغة رسمية، وتخصيص الموارد لبرامج تنشيط اللغة، وإدراج اللغة في اللافتات العامة والتعليم وغيرها. وبهذا الخصوص فقد أظهر الواقع أن الحفاظ على اللغة وتنشيطها يمكن أن يكون له آثار إيجابية على الأفراد والمجتمعات، مثل تطور المعرفة، وزيادة احترام الذات بتعزيز الإنتماء، والحفاظ على الثقافة واستغلالها في السياحة، وهو ما يدخل في تعزيز الجانب الاقتصادي. (بوعلام، 2014، صفحة 76)

يمكننا القول أنّ الحفاظ على اللغة وتنشيطها أمران أساسيان للحفاظ على التنوع اللغوي والثقافي، وتظهر آثاره جلية في الشق الاجتماعي والاقتصادي وحتى السياسي، وهو ما يتطلب إتباع نهج شامل متكامل يتضمن تعليم اللغة والتوثيق وبرامج التنشيط وتطوير السياسات لصيانة اللغات المهددة بالانحصار والزوال، ولارتُؤتى هذه الجهود ثمارها إلا بتضافر الجهود بين الحكومات والمؤسسات التعليمية والمجتمعات والعمل معًا لإنشاء وتنفيذ استراتيجيات فعالة لتنشيط اللغة.

4. تشخيص واقع السياسة اللغوية في الجزائر:

تنبع ضرورة ترشيد السياسة اللغوية في الجزائر من التنوع الجغرافي والديموغرافي للبلاد، حيث تزخر رقعتها الجغرافية الشاسعة بعديد الثقافات واللهجات والعادات والتقاليد، إضافة إلى موقعها الإستراتيجي بين دول العالم وهو ما جعلها محل أطماع الحملات الاستعمارية على مدى التاريخ، وهو ما أثرّ على التركيبة اللغوية للمجتمع، وجعل قضية السياسة اللغوية معقدة والتي تطورت مع مرور الوقت بتوافد عوامل جديدة بما في ذلك الهجرة ورهانات العولمة ومقتضيات التكنولوجيا، وهو ما ولّد موطناً ذو تنوع لغوي ثري، مع كون اللغة العربية واللغة والأمازيغية اللغتين الرسميتين. كما تُستخدم اللغة الفرنسية كذلك على نطاق واسع في التعليم والإدارة والطب وبين أوساط المثقفين، ومع انحصار الفرنسية وانكماشها في العالم وفي مجال

البحث العلمي بالخصوص ظهرت الحاجة إلى الانتقال إلى اللغة الإنجليزية بدل الفرنسية، وهو ما تعمل الدولة على إرسائه في الواقع من خلال تبني اللغة الإنجليزية في التعليم الإبتدائي والمتوسط والثانوي وتعزيزه بصورة أكبر في الجامعة.

وبهذا الخصوص فقد اعتبرت اللغة العربية اللغة الرسمية للجزائر واستخدمت في الحوكمة والتعليم والإعلام، وبقيت الأمازيغية مهمشة ويتم تداولها ضمن نطاق ضيق في الولايات القبائلية قبل أن يتم الاعتراف بها كلغة وطنية رسمية منذ عام 2002م، وبُذلت الجهود للترويج لاستخدامها في أماكن مختلفة. ومع ذلك، لا يزال حيّز استخدامها ضعيفا مقارنة باللغة العربية وحتى الفرنسية التي يتم تداولها على نطاق واسع في الأعمال التجارية والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام والإدارة، رغم كون هذه الاخيرة (اللغة الفرنسية) إرث استعماري، ليست لغة وطنية ولا هي لغة علم كما أن استخدامها ضئيل جدا في العالم مقارنة باللغات الأخرى بما في ذلك العربية. (بوسماح، 2009، صفحة 32)

ومن أهم التحديات التي تواجه السياسة اللغوية في الجزائر ذلك التوتر والتحيّز بين فواعل المجتمع في البلاد، حيث أن اللغة العربية ورغم كونها لغة الأغلبية، إلاّ أنّ الأمازيغية يتحدث بها أقلية كبيرة لا يمكن بتاتاً الاستهانة بها، وبالمقابل لازالت الفرنسية مستخدمة من طرف العديد من الجزائريين رغم ارتباطها بالماضي الاستعماري وبحقبة مظلمة من تاريخ الجزائر، وهو ما جعل النقاش يحتدم في السنوات الأخيرة حول استخدام الفرنسية في الأوساط الرسمية، إذ يرى الكثيرون بأن استمرار استخدام اللغة الفرنسية في الوظائف الحكومية والرسمية الأخرى هو شكل من أشكال التمييز اللغوي الذي يديم عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، بينما يظن آخرون بأن اللغة الفرنسية لا تعدو كونها ضرورة مفروضة للتواصل مع المجتمع الدولي وللتنمية الاقتصادية للبلاد. (بن داود، 2019، صفحة 113)

وبهذا الخصوص، بذلت الحكومة الجزائرية جهودًا لتشجيع استخدام اللغة العربية والأمازيغية، بما في ذلك تبني الأمازيغية كمادة في المدارس وإنشاء أكاديمية الأمازيغية لتوحيد اللغة، ورغم ذلك لا تزال ثمار الجهود لم تظهر في ظل الانتقادات الموجهة لهذه المساعي نظرا لرمزيتها وعدم كفايتها حيث أنها لا تعالج الأسباب الجذرية للتمييز اللغوي، حيث لا يزال الأمر معقدا بسبب اعتبارات عملية عديدة مثل نقص المعلمين والموارد لتعليم اللغة، والحاجة إلى مترجمين فوريين في الأماكن المتعددة اللغات.

1.4 الأمازيغية كلغة وطنية رسمية في الجزائر:

تعتبر الأمازيغية من اللغات المهددة بالإندثار في منطقة شمال أفريقيا عموما. حسب تصنيف منظمة الأمم المتحدة المعنية بقضايا التربية والعلم والثقافة "اليونسكو"، ولا شك أنّ الاعتراف بالأمازيغية كلغة وطنية في الجزائر كان علامة بارزة في السياسة اللغوية للبلاد، ومنذ ذلك الحين بذلت الحكومة جهودًا لنشرها وترقيتها والحفاظ عليها كموروث حضاري ولغة أصلية لسكان البلاد، وهو ما عملت عليه الدولة لضمان استخدام الأمازيغية بهدف الاستخدام الواسع لها في التعليم والإعلام والحكومة.

بذلت الجزائر في السنوات الأخيرة جهودًا لنشر استخدام اللغة الأمازيغية، معترفة بأنها جزء لا يتجزأ من التراث الثقافي للبلاد، ومن أهم الجهود لنشر الأمازيغية في الجزائر تبني اللغة كمادة في المدارس الابتدائية والثانوية في عام 2016م، حيث أعلنت وزارة التربية الوطنية الجزائرية أنه سيتم تدريس الأمازيغية في المدارس الابتدائية بالتدرج للوصول لاحقا الى تعميمها في جميع أنحاء البلاد، مع خطط لتوسيع البرنامج إلى المدارس الثانوية في المستقبل، وهي خطوة في المسار الصحيح لتعزيز اللغة وتوفير منصة لاستخدامها المستمر.

وبالإضافة إلى التعليم، أنشأت الحكومة الجزائرية المفوضية العليا للأمازيغية (HCA) لتعزيز وتطوير الأمازيغية، إذ لعبت HCA دورًا أساسيًا في توحيد اللغة وتطوير شكل مكتوب من الأمازيغية يمكن استخدامه في الإعدادات الرسمية، كما شاركت المنظمة في الترويج لاستخدام الأمازيغية في وسائل الإعلام، مع الجهود المبذولة لزيادة عدد برامج اللغة الأمازيغية في التلفزيون والإذاعة. كما تم إنشاء أكاديمية الأمازيغية، التي تأسست عام 2011م، حيث تعتبر الأكاديمية مسؤولة عن توحيد اللغة الأمازيغية وتطوير أبجدية موحدة لشكلها المكتوب. كما شاركت الأكاديمية في إنتاج كتب وقواميس اللغة الأمازيغية، فضلاً عن تدريب مدرسي اللغة الأمازيغية.

وعلى الرغم من هذه الجهود المبذولة والتي تعتبر خطوة إلى الأمام إلاّ أنها لا تزال غير كافية وتتسم بالرمزية أكثر من تميزها بالعملية والجدية، إذ لا يزال هناك حاجة للمزيد من العمل الذي يتعين القيام به لتعزيز اللغة والتصدي للتمييز اللغوي، رغم أنّ هناك من يرى في الامر (نهج الحكومة لتعزيز اللغة الأمازيغية) أكثر من اللازم ولا يعكس احتياجات ووجهات نظر المتحدثين بالأمازيغية أنفسهم. وبين هذا

وذاك سيكون للأجيال القادمة من الأمازغيين القدرة على التحدث وتقدير لغتهم الأم، واعتراف الحكومة بالأمازيغية كلغة رسمية أيضًا خطوة مهمة نحو مزيد من التنوع اللغوي والشمولية في البلاد. (زاوي، 2022)

2.4 واقع اللغة الإنجليزية في الجزائر:

تعتبر اللغة الإنجليزية من أكثر اللغات انتشارًا في العالم، وهي لغة التقدم العلمي والثورة التكنولوجية وأساس البحث العلمي في وقتنا المعاصر، فأغلب البحوث العلمية والنشاطات الأكاديمية بالإنجليزية بغض النظر عن جنسيات وهويات ولغات أصحابها، وبما أنّ الجزائر ليست استثناء من هذا العالم شديد التسارع، ورغم عدم كونها ليست لغة رسمية للبلاد إلا أن التعامل بها كلغة أخذ منحى متصاعدا في الآونة الأخيرة خاصة في الأعمال التجارية والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام، كونها تعتبر لغة مهمة للتواصل الدولي. وبهذا الخصوص تستخدم العديد من الشركات والمنظمات الدولية العاملة في الجزائر اللغة الإنجليزية كلغة عمل، وغالبًا ما يُنظر إلى الكفاءة في اللغة الإنجليزية على أنها مهارة مهمة للتوظيف. بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما تُستخدم اللغة الإنجليزية في الأوساط الأكاديمية، حيث تقدم العديد من الجامعات دورات وبرامج تُدرس باللغة الإنجليزية. (Agnaou, 2016)

ولعلّ أحد أهم الأسباب التي دفعت الحكومة الجزائرية إلى التوجه إلى اللغة الإنجليزية هو المطالب الشعبية المتزايدة وزيادة الإدراك المجتمعي لدى أفراده بضرورة مسايرة تطورات العولمة، مدفوعاً بالانفتاح الاقتصادي للجزائر وإمكاناتها الاقتصادية، حيث تعتبر اللغة الإنجليزية لغة الأعمال التجارية الدولية، ويمكن للكفاءة اللغوية في الإنجليزية أن تزيد من تنافسية الجزائر في السوق العالمية، ومع وجود قوة عاملة تتقن اللغة الإنجليزية يمكن أن يساعد في جذب الاستثمار الأجنبي والشراكات مع الشركات الدولية.

كما أنّ العوامل التعليمية تفرض على الحكومة التوجه نحو اللغة الإنجليزية كلغة متداولة في الجزائر نظرا لفوائدها التعليمية خاصة في التعليم العالي إذ تعتبر الإنجليزية بلا منازع لغة العلم والتكنولوجيا، ويمكن للكفاءة فيها أن تساعد الطلاب على متابعة التعليم العالي وزيادة فرص العمل في هذه المجالات، ويمكن أن يساعد إتقانها إلى الوصول لمجموعة واسعة من الموارد المعرفية المتوفرة باللغة الإنجليزية، بما في ذلك المجلات الأكاديمية والأوراق البحثية ومنصات التعلم عبر الإنترنت.

وبهذا الخصوص بذلت الجزائر جهودا لنشر اللغة الإنجليزية وتعزيز إتقانها بين مواطنيها في السنوات الأخيرة، حيث كثفت وزارة التربية والتعليم برامج اللغة الإنجليزية بدءً من المرحلة الابتدائية إلى التعليم العالي بهدف تزويد الطلاب بأسس متينة تزيد من رصيدهم اللغوي، والذي يمكن أن يساعدهم على التواصل والتفاعل مع المجتمع العالمي بشكل فعال.

كما سعت الحكومة لضمان نجاح برامج اللغة الإنجليزية في المدارس، من خلال الاستثمار في برامج تدريب المعلمين وتحسين كفاءاتهم اللغوية وتزويدهم بالمهارات والمعرفة اللازمة لتدريس اللغة الإنجليزية بشكل فعال بما يساعد على تكوين معلمين مهرة ومؤهلين يمكنهم تقديم تعليم عالي الجودة للغة الإنجليزية. (Benrabah, 2010, p. 418)

كما تبنت الجزائر برامج تبادل اللغة الإنجليزية، والتي تسمح للطلاب والمهنيين بالسفر إلى البلدان الناطقة بها والانغماس في اللغة والثقافة المحلية، حيث توفر برامج التبادل هذه للمتعلمين الفرصة لتطوير مهاراتهم اللغوية في بيئة واقعية والتعرف على ثقافات وأساليب حياة مختلفة.

في الختام، يمكننا القول أنّ جهود الجزائر لنشر اللغة الإنجليزية كانت مدفوعة بعوامل اقتصادية وثقافية وتعليمية، وقد قامت الحكومة باستثمارات في برامج اللغة الإنجليزية من خلال تكثيف تدريسها، وتدريب المعلمين، وبرامج الشهادات لضمان تمتع المواطنين بالمهارات والمعرفة اللازمة للتفاعل مع المجتمع العالمي بشكل فعال، ورغم بداية استخدام اللغة الانجليزية كلغة فاعلة تفرضها المقتضيات الجديدة إلاّ أن هناك انتقادات لهيمنة اللغة الفرنسية في عديد المجالات وتأثيرها على التنوع اللغوي.

5. رهانات وتحديات تجسيد السياسة اللغوية في الجزائر:

تهدف الدولة من خلال السياسة اللغوية الى تعزيز التنوع اللغوي والمساواة، والتأكد من أن جميع أطياف المجتمع يمكنهم التواصل بشكل فعال مع بعضهم البعض، حيث تسمو اللغة العربية كونها اللغة الرسمية الأولى منذ الاستقلال وتعتبر لغة التعليم والإدارة والإعلام والحكومة. ومع اعتماد اللغة الأمازيغية في سنة 2016م سعت كذلك لجعلها لغة ذات مقومات وعملت على ترقيتها ونشرها والحفاظ عليها، كما توجهت مؤخرا ضمن ما يتطلبه العصر إلى تعليم اللغة الإنجليزية في عملية أشبه بمحاولة إحلال الإنجليزية مكان الفرنسية نظرا لكون اللغة الإنجليزية لغة التعامل الأولى في التجارة العالمية والتواصل

الدولي ولغة البحث والعلم. ومع ذلك، يمكن أن يكون تجسيد السياسة اللغوية أمرا صعبا ومعقدا بسبب مجموعة مختلفة من العوامل والتحديات التي تقف عائقا دون الوصول إلى الأهداف المخططة.

وبهذا الخصوص يمكن أن تكون المقاومة السياسية للغة مسألة حساسة، وهو أمر شائع في البلدان التي توجد بها مجموعات لغوية متعددة، حيث يقاوم السياسيون السياسة اللغوية التي تروج لاستخدام لغات الأقليات، خوفًا من تنفير الأغلبية، وهو أشبه بممارسة الشعبوية أو تفضيلات الأكثرية، كما أنّ مقاومة المجتمعات اللغوية بذاتها يعتبر عائقاً، إذ يشعر بعض الناس أن اللغة تُفرض عليهم وهو ما يتم تداوله على نطاق واسع من خلال رفض الأولياء تعليم الأمازيغية لأبنائهم لدواعي مختلفة، وبالمقابل يشعر آخرون أنهم مطالبون بالتخلي عن هويتهم الثقافية وهو ما يزيد من صعوبة تبني سياسات اللغة.

والجدير بالذكر أنّ مقاومة السياسيين نابعة من مقاومة الناطقين باللغة المهيمنة وهي العربية، حيث يرى الكثيرون في الترويج للغة الأمازيغية –كونها لغة الأقلية– تهديدًا لعمقهم التاريخي أو ثقافتهم وتحيزا لهم، وهو ما من شأنه أن يخلق بيئة معادية للفريق المقابل ويبرز الحساسيات. (إسلام، 2021)

كما يقف نقص في التمويل حائلا دون نجاح وتجسيد السياسة اللغوية، إذ يتطلب الأمر موارد كبيرة للتنفيذ الفعال، لذا قد تحجم الحكومات عن تخصيص الاعتمادات المناسبة التي تتطلبها السياسة اللغوية، خاصة وأن هناك أولويات أخرى منافسة مثل الرعاية الصحية أو التعليم بكل أطواره و تعزيز البنية التحتية، والتوجه نحو الرقمنة، إضافة إلى عديد البرامج والخطط التي تنتظر التجسيد والتي تتطلب موارد هامة. وعليه فالنقص في التمويل يمكن أن يحد من فعالية السياسة اللغوية ويجعل من الصعب تحقيق أهدافها.
كما لا يمكن إغفال نقص الكوادر المؤهلة لتجسيد السياسة اللغوية، إذ من الضروري وجود موظفين ماهرين في تدريس اللغة المستهدفة أو الترويج لها، سواءً بخصوص اللغة الأمازيغية أو الإنجليزية، والأمر غير وارد بالنسبة للغة العربية. فلا زال هناك نقص في الأساتذة المؤهلين مما يجعل من الصعب بلوغ الأهداف المسطرة.

وعلى هذا الأساس، يمكننا القول أنّ تجسيد السياسة اللغوية في الجزائر في ظل وجود أربع لغات أمر معقد وصعب للغاية، فالعربية لغة الأغلبية واللغة الأولى منذ الاستقلال، بينما تعتبر الأمازيغية اللغة

الأصلية لسكان شمال افريقيا وترمز إلى الأصالة والعمق التاريخي وهي شريكة اللغة العربية في كونها لغة وطنية ورسمية. بينما تبقى الفرنسية ورغم عدم تمتعها بأي غطاء قانوني أو رسمي لغة مهيمنة في البلاد خاصة في الشمال كونها تستحوذ على حيز هام من الاستخدام في الأوساط الرسمية الحكومية والإدارية والتعليم العالي والإعلام وحتى لدى قطاع عريض من المثقفين. كما أنّ ورود الإنجليزية كلغة علم وتجارة وتواصل دولي في مختلف المجالات والميادين أمرا لا مفر منه، فلم يعد يخفى دور الإنجليزية كلغة في اللحاق بركب التكنولوجيا والتصنيع وتبني التقنيات الجديدة. ومن هذا المنطلق يعد تجسيد سياسة اللغة مهمة صعبة تتطلب موارد كبيرة وبنية تحتية وإطارات ذات كفاءة عالية للتعامل مع مختلف الرهانات والتطورات، بما في ذلك المقاومة بأشكالها، ونقص التمويل، وغيرها. ورغم هذه التحديات، فتجسيد سياسة اللغة أمر ضروري لتعزيز التنوع اللغوي وضمان التعايش والأمن والسلام والتواصل بشكل فعال. (بلعربي، 2016، صفحة 18)

6. الخاتمة:

تعتبر السياسة اللغوية إحدى أهم جوانب حوكمة أي بلد، نظرا لمساهتمتها الفعالة في تحقيق الأمن الداخلي وبسط أطر التعايش والسلام داخل المجتمع، من خلال بث روح التآلف والتواصل الفعال وتعزيز الانتماء للهوية والثوابت مع الحفاظ على خصائص كل منطقة أو طائفة، وفي الجزائر نعيش واقعا زاخرا بالثقافات والعادات والتقاليد ضمن بلد مترامي الأطراف بمساحة جغرافية شاسعة وهو ما وفّر ثراءً لغويا يستوجب تقنينه وتوجيهه وفق مقتضيات الحياة الحديثة ومتطلبات المجتمع.

فاللغة العربية تبقى لغة غالبية أفراد المجتمع وهي محفوظة وفق ما يكرسه الدستور والتنظيم الساري المفعول، إضافة الى كونها لغة القرآن ولغة أغلب بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهو ما يبقيها لغة حية كونها رابط مشترك لما يقرب مليار فرد حول العالم، بينما تبقى الأمازيغية لغة الأقليات من السكان الأصليين لشمال إفريقيا بالخصوص، وكونها لغة مهددة بالاندثار حسب تصنيف اليونسكو، فيجب على الدولة أن تليها مزيد الاهتمام سواءً في الأطر الرسمية أو غير الرسمية حفاظاً على أصالتها وعملاً بما تقتضيه مكانتها كلغة وطنية رسمية ثانية أقرها دستور 2016م، كما سيبعث الأمر في نفوس المجتمعات الناطقة بها مزيدا من الفخر والاعتزاز والانتماء لثوابت هذا الوطن.

أما الإنجليزية وكونها لغة العلم والتكنولوجيا والتقنيات الحديثة، فوجب إيلاؤها مزيدا من الاهتمام والحرص، فرغم كونها لغة لازمة في التجارة والمعاملات الاقتصادية والدولية، كما أنّ الواقع يفرض تدريسها والتدريس بها في عديد التخصصات –خاصة التقنية منها– في مؤسسات التعليم العالي، إلاّ أنها لا تزال تُعامل كلغة ثانوية في الأوساط الرسمية ولم تحظ بحقها من الاهتمام للرقي بها تحسيناً لجودة التعليم ومخرجات الجامعة بالخصوص، وهو ما سيؤثر وجوباً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. بينما تبقى الفرنسية تعبر عن ذلك الإرث الاستعماري المتغلغل في مفاصل الدولة والمجتمع بشكل غير مبرر، فلا هي لغة أصيلة للمجتمع، ولا هي لغة علم وبحث، كما أنها ليس لغة اقتصاد ومعاملات تجارية، ورغم ذلك فهي تحوز على نطاق واسع من الاستخدام في مختلف الأوساط الإدارية والمهنية والأكاديمية.

7. التوصيات:

من خلال النتائج السابق ذكرها، صاغت دراستنا مجموعة من التوصيات التي نرى أنها تخدم وتساهم في ترشيد السياسة اللغوية في الجزائر وتحقق أهدافها بالشكل المرغوب، نذكر منها مايلي:

– التحديد الدقيق للغات الواجب ترقيتها: حيث وكما ذكرنا آنفاً تتمتع اللغة العربية بحماية داخلية ودولية من البلدان الناطقة بها، بينما تلقى الإنجليزية وهي لغة العصر والتواصل والعلم نوعا من التهميش غير المبرر، فالعالم يسير ويتغير سريعا وفق مقتضيات مفروضة ولا يمكن الوقوف في طابور الانتظار، بل يجب التحرك سريعا لاحلال اللغة الإنجليزية مكان اللغة الفرنسية خاصة في التعليم بأطواره من الإبتدائي إلى الجامعي.

– التعامل العادل مع اللغات الرسمية: بما أنّ الدولة اختارت أن تقنن اللغة الأمازيغية ضمن تشريعاتها، فعليها تحمل المسؤولية والعواقب وعدم التعامل مع الموضوع بشكل صوري، إذ يجب استخدام اللغة الأمازيغية بشكل مواز لاستخدام اللغة العربية في جميع الوثائق والخدمات الحكومية والإعلام الرسمي، وهو ما يخلق شعور بالانتماء والشمولية بين المجتمعات اللغوية.

– تطوير برامج تعلم اللغة: يمكن تطوير برامج تعلم اللغات العربية والأمازيغية والإنجبيزية لتعزيز التعددية اللغوية وتحسين جودة تعلم اللغات في المدارس والجامعات، كما يمكن توسيع هذه البرامج لتشمل أماكن العمل لمساعدة الأشخاص على تعلم اللغات، وهو ما سيساعد هذا في تكوين قوة عاملة متنوعة وشاملة.

– خدمات الترجمة: من خلال توفير خدمات الترجمة في جميع الإدارات والوكالات الحكومية، وهو ما سيساعد في ضمان عدم استبعاد الأشخاص الذين لا يتحدثون إحدى اللغات من الخدمات الحكومية ويمكنهم الوصول إلى المعلومات بلغتهم الخاصة.

– التدريب اللغوي للموظفين العموميين: من خلال تزويد الموظفين العموميين بالتدريب اللغوي لضمان قدرتهم على التواصل بشكل فعال مع جميع المجتمعات اللغوية، وهو ما سيساعد ذلك في تحسين الخدمات الحكومية.

– تشجيع برامج التبادل اللغوي: من خلال تطوير برامج التبادل اللغوي لتعزيز تعلم اللغة والتبادل الثقافي، وهو ما سيساعد في خلق مجتمع أكثر تسامحًا وشمولية.

8. قائمة المراجع:

- Agnaou, F. (2016). *Language Policy and Planning in Algeria, in .* Oxford: S. L. McKay and N. H. Hornberger (eds.), The Oxford Handbook of Language Policy and Planning.
- Benrabah, M. (2010). Language Policy and Planning in Algeria: A Critical Analysis of Recent Developments. *Current Issues in Language Planning , 4* (11), 413-432.
- Ricento, T. (. (2006). *An introduction to language policy: Theory and method.* New York, USA: John Wiley & Sons.
- Skutnabb-Kangas, T. (2000). *Linguistic genocide in education or worldwide diversity and human rights.* MahWah USA: Lawrence Erlbaum Associates.
- أحلام قرقور. (2017). *أثر السياسة اللغوية في ممارسة اللغة العربية-جهود المجلس الاعلى للغة العربية في الجزائر أنموذجاً*. الجزائر: جامعة لمين دباغين سطيف.
- أسماء بلعربي. (2016). *السياسة اللغوية في الجزائر: دراسة في تاريخها وتطوراتها*. الجزائر: دار الحضارة العربية.
- أمين زاوي. (20 1, 2022). *الأمازيغية اللغة الأم للأمة الجزائرية: السكون الذي بعد الزوبعة*. تاريخ الاسترداد 28 2, 2023، من أندبندنت عربية:

https://www.independentarabia.com/node/296076//الأمازيغية-اللغة-الأم-للأمة-الجزائرية-السكون-الذي-بعد-الزوبعة

- حنان بن داود. (2019). *سياسة اللغة في الجزائر: تحليل وتقييم*. الجزائر: دار الجزائر الحديثة.
- خولة طالب الإبراهيمي. (2007). *الجزائر والمسألة اللغوية، عناصر من أجل مقاربة اجتماعية لغوية للمجتمع الجزائري*. الجزائر: دار الحكمة .
- زكي بوسماح. (2009). *سياسة اللغة في الجزائر: بين الواقع والمأمول*. الجزائر: دار الفضاء العربي.
- عبد الرحمن العشماوي. (2015). *السياسة اللغوية في الوطن العربي: المفاهيم والممارسات*. القاهرة: دار الجيل للنشر والتوزيع.
- عبد العزيز بومزير. (2016). *سياسة اللغة في الجزائر: بين المأمول والواقع*. دار الحضارة الجديدة: الجزائر.
- كعبش إسلام. (5 5, 2021). *الجزائر تواصل تعزيز الأمازيغية عبر تدوينها في النقود*. تاريخ الاسترداد 28 2, 2023، من سكاي نيوز عربية: https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1435561-الجزائر-تواصل-تعزيز-الأمازيغية-عبر-تدوينها-النقود
- جلبير غرانغيوم، ترجمة محمد أسليم، *اللغة والسلطة والمجتمع*. (2011). (محمد أسليم، المترجمون) المغرب: دار إفريقيا الشروق.
- محمد بن عيسى. (2012). *السياسة اللغوية في الجزائر: الواقع والآفاق*. الجزائر: دار الهدى.
- نعمة الله بوعلام. (2014). *تحديات وآفاق السياسة اللغوية في الجزائر*. الجزائر: دار الكتب العلمية.
- نور الدين بوعلي. (2014). *السياسة اللغوية في الجزائر: من الإستعمار إلى الواقع الراهن*. الجزائر: دار الكتب العلمية.